المحور الثاني: اقتصاد منتج يخلق الثروة والشغل

صناعة قوية، سيادة اقتصادية، وشغل مستدام

يؤمن الاتحاد الاشتراكي بضرورة الانتقال بالمغرب من منصة صناعية للتجميع والمناولة إلى قوة صناعية إقليمية قادرة على الإنتاج والابتكار والتصدير، وجعل الصناعة رافعة أساسية للتشغيل ولتحقيق السيادة الاقتصادية والغذائية والدوائية والطاقية، بما يضمن خلق الثروة وتقوية الطبقة الوسطى وتحسين موقع المغرب داخل سلاسل القيمة العالمية.

الالتزام الأول: السيادة الصناعية الوطنية

تلتزم الدولة بإبرام عقود برامج استراتيجية مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين، تجمع بين الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية، بهدف تعبئة الاستثمار، وتوجيه التحفيزات، وتحديد أهداف دقيقة وقابلة للتقييم، بما يضمن تحقيق السيادة الصناعية الوطنية في ثلاثة مجالات ذات أولوية، حيث ستعتمد الدولة على إبرام عقود برامج قطاعية متعددة السنوات مع الفاعلين الصناعيين والمستثمرين والمؤسسات العمومية والجهات، تقوم على مبدأ الالتزام المتبادل بين الدولة والمقاولة، وتلتزم الدولة، بموجب هذه العقود، بتوفير العقار الصناعي، والتحفيزات الضريبية والمالية، وتسهيل الولوج إلى التمويل، وتطوير البنيات التحتية، ودعم البحث والابتكار والتكوين، وتسريع المساطر الإدارية، مقابل التزام المستثمرين بإنجاز استثمارات إنتاجية، ورفع نسبة الإدماج المحلي، ونقل التكنولوجيا، وإحداث مناصب شغل مستقرة، وتحقيق أهداف محددة في الإنتاج والتصدير وتعويض الواردات.

السيادة الغذائية

- تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية لرفع نسبة تثمين المنتوجات الفلاحية الوطنية إلى 70%.
- إحداث مناطق صناعية متخصصة في الصناعات الغذائية بالقرب من الأحواض الفلاحية الكبرى.
- تقليص واردات المواد الغذائية المصنعة بنسبة 30%.
- دعم الاستثمار في التخزين والتبريد والصناعات التحويلية.

السيادة الدوائية

- رفع نسبة تصنيع الأدوية محليا إلى أكثر من 80%.
- تشجيع إنتاج الأدوية الجنيسة واللقاحات والمستلزمات الطبية.
- إحداث قطب وطني للصناعات البيوطبية والصيدلانية.
- تحفيز البحث العلمي والشراكات بين الجامعات والمقاولات الدوائية.

السيادة الطاقية

- تطوير صناعة المعدات المرتبطة بالطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- رفع نسبة الإدماج الصناعي المحلي في مشاريع الطاقة المتجددة إلى 60 %.
- استقطاب استثمارات صناعية لإنتاج البطاريات والمكونات الكهربائية..
- تطوير البحث العلمي المتعلق بالطاقات المتجددة
- العمل على تطوير البنية التحتية الغازية المتعلقة بالتخزين و تحويل الغاز المسال
- العمل على تطوير البنية التحتية المتعلقة بالمحروقات والرفع من الطاقة الاستيعابية لتصل لازيد من 60 يوم من الاحتياطات

الالتزام الثاني: 250 ألف منصب شغل صناعي جديد

- إحداث 12 قطب صناعي جديد موزع على مختلف الجهات.
- ربط التحفيزات العمومية بعدد مناصب الشغل المحدثة.
- تخصيص برامج تكوين مهني مرتبطة مباشرة بحاجيات القطاعات الصناعية.
- تشجيع الاستثمارات الصناعية بالمناطق القروية وشبه الحضرية.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة التشغيلية العالية.

القطاعات ذات الأولوية

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الدوائية.
- صناعة السيارات.
- صناعة الطائرات.
- الصناعات الإلكترونية.
- الصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة.
- الصناعات الرقمية والتكنولوجية.

الالتزام الثالث: مضاعفة الصادرات الصناعية

- مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.
- فتح أسواق جديدة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، من خلال إحداث خلايا اقتصادية متخصصة داخل السفارات المغربية تتولى مواكبة المقاولات الوطنية واستكشاف الفرص الاستثمارية والتجارية، مع توظيف اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية لخدمة المصالح الاقتصادية للمملكة، وتعزيز الحضور المغربي داخل الأسواق الإفريقية والآسيوية والأمريكية الواعدة، بما يساهم في تنويع الشركاء الاقتصاديين، ورفع الصادرات، وجلب الاستثمارات المنتجة، وتعزيز تموقع المغرب ضمن سلاسل القيمة العالمية.
- تطوير البنيات اللوجستيكية والموانئ والمناطق الحرة، عبر إطلاق جيل جديد من الاستثمارات اللوجستيكية يهدف إلى تعزيز موقع المغرب كمنصة إقليمية للتجارة والصناعة والتصدير، من خلال توسيع قدرات الموانئ التجارية وربطها بشبكات النقل الطرقي والسككي، وإحداث مناطق لوجستيكية وصناعية متكاملة بالقرب من الموانئ الكبرى والمحاور الاقتصادية، وتطوير المناطق الحرة لتصبح أقطابا للإنتاج والتصدير ونقل التكنولوجيا، بما يساهم في خفض كلفة النقل والتخزين، وتحسين تنافسية المقاولات المغربية، واستقطاب الاستثمارات الدولية، وتعزيز اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

الالتزام الرابع: إدماج المقاولة المغربية في سلاسل الإنتاج العالمية

- رفع نسبة الإدماج المحلي في صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات الى ما فوق 70 في المئة .
- تخصيص برامج دعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة للاندماج في منظومات الإنتاج العالمية، عبر احداث برنامج «مقاولة عالمية» لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة الراغبة في الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية، يعمل على :

1. تمويل عمليات التأهيل الصناعي والحصول على شهادات الجودة والمطابقة الدولية.
2. تخصيص منح للاستثمار في الرقمنة والتكنولوجيا وتحديث وسائل الإنتاج.
3. إبرام عقود شراكة بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة لتطوير منظومات المناولة والإدماج الصناعي.
4. إنشاء منصات وطنية وجهوية للربط بين الموردين المغاربة والشركات الدولية المستثمرة بالمغرب.
5. دعم المشاركة في المعارض الصناعية الدولية وبعثات الأعمال والأسواق الخارجية.

6. تحفيز الشركات العالمية العاملة بالمغرب على رفع نسبة التزود من الموردين المحليين ونقل الخبرات والتكنولوجيا إليهم.

- تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية، عبر :

1. إدراج بنود لنقل التكنولوجيا والتكوين ضمن اتفاقيات الاستثمار الكبرى المبرمة مع الشركات الأجنبية.
2. إحداث مراكز مشتركة للبحث والتطوير بين الجامعات والمقاولات الوطنية والدولية.
3. تحفيز المقاولات الأجنبية على توطين أنشطة الهندسة والتصميم والابتكار بالمغرب.
4. دعم اقتناء التكنولوجيات الحديثة وبراءات الاختراع لفائدة المقاولات المغربية.
5. إطلاق برامج للتوأمة الصناعية بين المقاولات المغربية والشركات العالمية الرائدة.
6. استقطاب الكفاءات والخبرات المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
7. تشجيع إحداث أكاديميات ومراكز تكوين متخصصة داخل المنظومات الصناعية الكبرى.

- تطوير منظومات المناولة الصناعية المغربية، عبر :

1. إعداد خريطة وطنية للمقاولات القابلة للاندماج في منظومات المناولة الصناعية وتحديد حاجيات تأهيلها.
2. إطلاق برامج خاصة للحصول على شهادات الجودة والمطابقة الدولية المطلوبة من طرف الشركات الصناعية الكبرى.
3. تخصيص دعم مالي وتقني لتحديث معدات الإنتاج واعتماد التكنولوجيات الصناعية الحديثة.
4. إحداث منصات جهوية للربط بين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمجموعات الصناعية الوطنية والدولية.
5. إلزام المشاريع الصناعية الاستراتيجية بوضع مخططات تدريجية لرفع نسبة التزود من الموردين المحليين.
6. دعم تكوين الموارد البشرية في المهن الصناعية المتخصصة المرتبطة بالمناولة والإنتاج.
7. تشجيع التجمعات الصناعية (sretsulC) التي تجمع المقاولات والموردين ومراكز البحث والتكوين داخل نفس المنظومة الإنتاجية.
8. مواكبة المقاولات المغربية للولوج إلى أسواق التصدير والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الالتزام الخامس: الأفضلية الوطنية للإنتاج المغربي

- اعتماد الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية كلما توفرت الجودة والسعر التنافسي.
- تخصيص نسبة 20 في المئة من الطلب العمومي للمقاولات الصناعية الوطنية.
- تشجيع استهلاك المنتوج المغربي عبر حملات وطنية.
- اعتماد علامة «صنع في المغرب» كمرجع للجودة والثقة.
- تحفيز المؤسسات العمومية على اقتناء المنتجات المصنعة محليا.

الالتزام السادس: الصناعة في خدمة العدالة المجالية

برنامج «جهات منتجة... جهات مزدهرة»

- تخصيص ما لا يقل عن 30 % من الاستثمارات الصناعية العمومية الجديدة لفائدة الجهات والأقاليم الأقل استفادة من التنمية الصناعية، بهدف تقليص الفوارق المجالية وخلق فرص الشغل بمختلف ربوع المملكة.
- إحداث أقطاب صناعية جهوية متخصصة تنطلق من المؤهلات الاقتصادية والموارد المحلية لكل جهة، بما يضمن تثمين الثروات المحلية وتحويلها إلى قيمة مضافة ومناصب شغل داخل الجهة نفسها.
- إطلاق برنامج وطني للمناطق الصناعية بالعالم القروي والمدن المتوسطة، موجه لاستقبال الصناعات الغذائية والتحويلية والخدمات الصناعية، للحد من التمركز المفرط للأنشطة الاقتصادية بالمحاور التقليدية.
- اعتماد نظام تحفيزات ضريبية ومالية وعقارية متدرجة يمنح أفضلية للمستثمرين الذين يختارون الاستقرار بالمناطق ذات البطالة المرتفعة أو العجز التنموي.
- ربط المناطق الصناعية الجديدة بشبكات النقل واللوجستيك والطاقة والرقمنة، لضمان جاذبيتها الاقتصادية وتنافسيتها على المدى الطويل.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية والمشاريع الصناعية الكبرى لفائدة المقاولات المحلية والجهوية، بما يساهم في خلق نسيج اقتصادي منتج داخل مختلف الجهات.
- إحداث صندوق وطني للتأهيل الصناعي الترابي يمول البنيات التحتية الصناعية والمناطق الاقتصادية بالجهات الأقل نموا.
- اعتماد مؤشر وطني للعدالة المجالية الصناعية، يتم على أساسه تتبع توزيع الاستثمارات ومناصب الشغل الصناعية بين الجهات وتصحيح الاختلالات بشكل دوري.

من التحفيز إلى التشغيل.. اقتصاد يخلق فرص الشغل... وتحفيزات عمومية مقابل نتائج

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن خلق فرص الشغل يجب أن يصبح المعيار الأساسي لنجاح السياسات الاقتصادية، وأن كل درهم من المال العام يوجه لدعم الاستثمار يجب أن ينعكس مباشرة على تشغيل المغاربة، خاصة الشباب والنساء، ولذلك يقترح الحزب نموذج جديد يقوم على ربط الدعم العمومي بالإنتاج والتشغيل والابتكار، بما يضمن اقتصاد منتج، ومقاولة مواطنة، وشباب قادرا على المبادرة والإبداع.

الالتزام الأول: كل دعم عمومي مقابل فرص شغل

برنامج «الدعم المنتج»

- ربط جميع التحفيزات الضريبية والعقارية والمالية بعدد مناصب الشغل المحدثة فعليا.
- اعتماد عقود استثمار بين الدولة والمستثمرين تتضمن أهداف دقيقة في مجال التشغيل والإنتاج والتكوين.
- استرجاع جزء من الامتيازات الممنوحة للمقاولات التي لا تحترم التزاماتها المتعلقة بإحداث فرص الشغل.
- منح تحفيزات إضافية للمقاولات التي تشغل الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة.
- تخصيص امتيازات ضريبية للمقاولات التي تستثمر في الجهات ذات معدلات البطالة المرتفعة.
- نشر تقرير سنوي حول عدد مناصب الشغل التي أحدثتها الاستثمارات المستفيدة من الدعم العمومي.

الالتزام الثاني: خطة وطنية لتشغيل الشباب

برنامج «شباب يشتغل»

إطلاق خطة وطنية متعددة القطاعات لخفض معدل بطالة الشباب إلى أقل من 15% خلال الولاية الحكومية:

أولا: حكامة وطنية موحدة للتشغيل

- إحداث المجلس الوطني للتشغيل والكفاءات برئاسة رئيس الحكومة، يضم القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع الخاص، والنقابات، والجهات، تكون مهمته إعداد السياسة الوطنية للتشغيل، وتتبع تنفيذها، ونشر تقرير نصف سنوي حول النتائج المحققة.

- إلزام جميع القطاعات الحكومية بإعداد مخططات قطاعية للتشغيل تتضمن أهدافا رقمية لخلق فرص الشغل، وربط جزء من ميزانياتها بتحقيق هذه الأهداف.
- اعتماد مؤشر وطني للتشغيل ضمن مؤشرات تقييم الأداء الحكومي، إلى جانب النمو والاستثمار.

ثانيا: تعبئة القطاعات الاقتصادية الأكثر إحداثا للشغل

- توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات ذات الكثافة التشغيلية، خاصة الصناعة، والفلاحة ذات القيمة المضافة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والبناء والأشغال العمومية، والاقتصاد الأخضر، والخدمات الحديثة.
- إعداد عقود برامج مع كل قطاع اقتصادي تتضمن أهدافا سنوية لخلق فرص الشغل، مقابل تحفيزات ضريبية ومالية.
- ربط الدعم العمومي للمقاولات بعدد مناصب الشغل المحدثة واستمراريتها، مع وقف الدعم عن المشاريع التي لا تحقق التزاماتها التشغيلية.

ثالثا: تأهيل الكفاءات وربط التعليم بسوق الشغل

- مراجعة التكوينات الجامعية والمهنية كل ثلاث سنوات بناء على حاجيات سوق الشغل.
- إدماج المهارات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، واللغات الأجنبية، وريادة الأعمال في مختلف مسارات التكوين.
- تعميم التدريب الإجباري داخل المقاولات بالنسبة للطلبة والمتدربين.
- إحداث منصة وطنية تربط الجامعات ومؤسسات التكوين المهني بالمقاولات لتحديد حاجيات التشغيل بشكل مستمر.

رابعا: دعم المبادرة والاستثمار الذاتي

- إطلاق برنامج وطني لتمويل المقاولات الناشئة والمشاريع الشبابية بقروض ميسرة وضمانات عمومية.
- إحداث مراكز جهوية للمواكبة تقدم خدمات التوجيه، والتكوين، والاستشارة القانونية والمالية إلى غاية استقرار المشروع.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية للمقاولات الناشئة والشبابية، مع تبسيط شروط الولوج إليها.

خامسا: سياسة جهوية للتشغيل

- إعداد خطة تشغيل خاصة بكل جهة تنطلق من مؤهلاتها الاقتصادية وخصوصياتها الاجتماعية.
- منح الجهات صلاحيات وموارد مالية لتنفيذ برامج التشغيل المحلية.
- إنشاء مرصد جهوي لسوق الشغل بكل جهة لرصد المهن المطلوبة واستشراف فرص التشغيل المستقبلية.

سادسا: إدماج الشباب في سوق الشغل

- إطلاق برنامج «أول تجربة مهنية» لفائدة الخريجين، تتحمل الدولة جزءا من الأجور والاشتراكات الاجتماعية خلال السنة الأولى من التشغيل.
- تحفيز المقاولات التي تحول عقود الإدماج إلى عقود عمل دائمة.
- تطوير برامج التكوين أثناء العمل والتكوين المستمر داخل المقاولات.

سابعا: نظام وطني للتتبع والتقييم

- إصدار تقرير فصلي حول مؤشرات التشغيل حسب الجهات والقطاعات والفئات العمرية.
- نشر جميع المعطيات المتعلقة بخلق فرص الشغل والدعم العمومي في إطار الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- مراجعة الخطة سنويا وفق النتائج المحققة والمتغيرات الاقتصادية.

الالتزام الثالث: جيل المقاولين

برنامج «جيل المقاولين»

- تكوين 100 ألف شاب وشابة في ريادة الأعمال والتدبير المالي والتسويق الرقمي.
- إدراج ثقافة المقاولة والابتكار في مختلف مستويات التعليم والتكوين.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية للمقاولات التي أحدثها الشباب.
- توفير المواكبة القانونية والمالية والتقنية للمقاولين الشباب خلال السنوات الأولى من نشاطهم.
- إحداث شبكة وطنية للمستثمرين الموجهين لدعم المشاريع الواعدة.

الالتزام الرابع: التكوين من أجل التشغيل

برنامج «مهارات المستقبل»

مراجعة منظومة التكوين المهني والتعليم العالي وفق حاجيات الاقتصاد الوطني والمهن المستقبلية، من خلال تطوير التخصصات المستقبلية:

- إحداث مسالك جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والصناعة 4.0، والطاقات المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والاقتصاد الأخضر، والروبوتيك، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا المالية.
- تعزيز التكوين في المهن المرتبطة بالسيادة الصناعية، والصناعات الدوائية، وصناعة السيارات والطيران، واللوجستيك، والاقتصاد البحري.

- إدماج المهارات الرقمية، واللغات الأجنبية، والتواصل، والقيادة، وريادة الأعمال، والثقافة المالية، ضمن جميع التخصصات.
- تعميم التكوين بالتناوب بين المؤسسة التعليمية والمقاولة، بحيث يقضي المتدرب أو الطالب جزءا مهما من تكوينه داخل المقاولات والإدارات.
- جعل التدريب الميداني إلزاميا ومؤدى عنه في جميع التكوينات المهنية والتقنية والجامعية ذات الطابع التطبيقي.
- تحفيز المقاولات التي تستقبل المتدربين وتساهم في تكوينهم، من خلال امتيازات ضريبية ودعم مالي.
- حكامة جديدة لمنظومة التكوين
- منح الجهات دور أساسي في برمجة التكوينات وفق خصوصياتها الاقتصادية وحاجيات سوق الشغل المحلي.
- ربط تمويل الجامعات ومؤسسات التكوين بمؤشرات الأداء، خاصة نسبة إدماج الخريجين في سوق الشغل، وجودة التكوين، والشراكات مع المقاولات.
- اعتماد نظام وطني لتقييم الخريجين وتتبع مساراتهم المهنية لمدة خمس سنوات بعد التخرج، قصد تحسين جودة التكوين بشكل مستمر.
- تشجيع المقاولات على الاستثمار في مراكز التكوين والبحث والتطوير داخل الجامعات والمعاهد العليا.
- إطلاق برنامج وطني لإعادة تأهيل العمال والباحثين عن الشغل لمواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية.
- إحداث حساب شخصي للتكوين المستمر يمكن كل عامل أو باحث عن الشغل من الاستفادة من دورات تكوينية معتمدة طيلة مساره المهني.
- تطوير منصات رقمية وطنية للتعلم عن بعد تمنح شهادات معترف بها في المهارات المطلوبة داخل سوق الشغل.

المقاولة الصغرى والمتوسطة...
قلب الاقتصاد الوطني ومحرك التشغيل

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، باعتبارها أكبر مصدر لخلق فرص الشغل، ومحركا للابتكار والتنمية الترابية، لذلك يلتزم بإطلاق جيل جديد من السياسات العمومية التي تجعل من المقاولة الوطنية شريكا أساسيا في التنمية، من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الولوج إلى التمويل، وتعزيز تنافسيتها، وفتح آفاق جديدة أمام المقاولات الناشئة والمبتكرة.

الالتزام الأول: الطلب العمومي في خدمة المقاولة الوطنية

برنامج «الصفقة الوطنية»

- تخصيص ما لا يقل عن 20% من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، مع ضمان ولوجها العادل والشفاف إلى الطلب العمومي.
- تقسيم الصفقات الكبرى إلى حصص تمكن المقاولات الوطنية من المشاركة فيها.
- منح أفضلية للمقاولات المغربية التي تعتمد نسبة مرتفعة من الإدماج المحلي وتشغل اليد العاملة الوطنية.
- تقليص آجال الأداء إلى أقل من 30 يوما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- إحداث منصة رقمية موحدة للإخبار بجميع الصفقات العمومية وتبسيط مساطر المشاركة فيها.

الالتزام الثاني: مناخ استثمار بسيط وسريع

برنامج «استثمر بدون عراقيل»

- إحداث شباك وطني رقمي موحد للاستثمار يضم جميع التراخيص والمساطر الإدارية.
- تقليص مدة إحداث المقاولات إلى أقل من 24 ساعة.
- تعميم مبدأ «الإدارة الصامتة موافقة» في جميع الرخص الاقتصادية غير المرتبطة بالأمن أو البيئة.
- مراجعة جميع المساطر الإدارية وإلغاء التراخيص غير المبررة وتعويضها بالتصريح كلما أمكن.
- اعتماد ميثاق وطني لتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المستثمرين والمقاولات.
- برنامج «بنك الاستثمار والتنمية»
- إحداث بنك عمومي للاستثمار والتنمية متخصص في تمويل المشاريع الإنتاجية والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

- توفير قروض استثمارية طويلة الأمد بشروط تفضيلية للمقاولات الصناعية والفلاحية والرقمية.
- إحداث نوافذ تمويل خاصة بالمقاولات النسائية والشبابية والمقاولات المبتكرة.
- تقوية آلية الضمان العمومي لتقليص مخاطر تمويل المقاولات الصغيرة.

الالتزام الثالث: تمويل أكثر... وضمانات أقل

برنامج «التمويل للجميع»

- تبسيط شروط الولوج إلى التمويل البنكي بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة: عبر إحداث نظام وطني للضمان العمومي يغطي ما بين 80% و90% من قيمة القروض الموجهة للمشاريع الإنتاجية، وتقليص الضمانات العقارية المطلوبة، واعتماد تقييم المشاريع بناء على جدواها الاقتصادية وآفاق نموها بدل الاقتصار على حجم الضمانات المتوفرة، مع تحديد أجل أقصى لا يتجاوز 30 يوما للبت في طلبات التمويل، وإحداث منصة رقمية موحدة لتبادل المعلومات بين الأبناك والإدارة الضريبية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يخفف العبء الإداري على المقاولات، ويشجع الأبناك على تمويل الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل. وإحداث آلية **«الحق في التمويل»** للمقاولات الصغرى والمتوسطة، تتيح للمقاولة التي تم رفض ملفها من طرف بنكين على الأقل عرض مشروعها على لجنة وطنية مستقلة للتمويل، تتولى تقييم جدواه الاقتصادية، واقتراح حلول تمويلية أو تفعيل الضمان العمومي الكلي عند الاقتضاء.
- تطوير أدوات التمويل البديلة، مثل رأس المال الاستثماري، والتمويل الجماعي، وصناديق الاستثمار الجهوية.
- إحداث منصات رقمية لمواكبة المقاولات في إعداد ملفات التمويل.

الالتزام الخامس: جيل جديد من المقاولات الناشئة

برنامج «Startup Maroc»

- إحداث حاضنات ومسرعات أعمال في جميع الجهات بشراكة مع الجامعات والقطاع الخاص.
- منح إعفاءات ضريبية للمقاولات الناشئة خلال السنوات الثلاث الأولى من نشاطها.
- دعم تسجيل براءات الاختراع وتسويق المنتجات والخدمات الرقمية المغربية.
- تسهيل ولوج المقاولات الناشئة إلى الأسواق الوطنية والدولية والصفقات العمومية عبر إحداث برنامج وطني لمواكبة المقاولات الناشئة في التصدير، يشمل الدعم التقني والقانوني والتسويقي، وتمويل المشاركة في المعارض والبعثات الاقتصادية الدولية، وربطها بشبكات الأعمال والأسواق الخارجية، بما يمكنها من الاندماج في سلاسل القيمة الوطنية والعالمية، وتحويل الابتكار المغربي إلى فرص حقيقية للنمو والتوسع وخلق فرص الشغل.

الالتزام السادس: مواكبة المقاولة من الفكرة إلى التوسع

برنامج «المقاولة تنمو»

- إحداث شبكة وطنية لمراكز مواكبة المقاولات تقدم خدمات الاستشارة القانونية والمالية والتقنية بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني.
- توفير برامج للتكوين في التدبير المالي، والتسويق، والتحول الرقمي، والتصدير.
- إطلاق برنامج وطني لإنقاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات مالية قابلة للتجاوز، حفاظا على مناصب الشغل:
- إحداث صندوق وطني لإعادة هيكلة المقاولات يتدخل بشكل مؤقت لدعم المقاولات التي تعاني من أزمة سيولة أو تراجع ظرفي في النشاط.
- جدولة الديون الضريبية وديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على فترات تمتد من 3 إلى 5 سنوات دون غرامات إضافية بالنسبة للمقاولات الملتزمة بخطة الإنقاذ.
- إطلاق مسطرة مبسطة للإنقاذ الاقتصادي قبل الوصول إلى مرحلة التصفية القضائية.
- تمكين المقاولات من قروض إنقاذ مضمونة من الدولة للحفاظ على الأجور ومناصب الشغل خلال فترات الصعوبة.
- إلزام الأبناك بدراسة مخططات الإنقاذ بالنسبة للمقاولات القابلة للاستمرار بدل اللجوء مباشرة إلى وقف التمويل.
- ربط الاستفادة من برنامج الإنقاذ بالحفاظ على مناصب الشغل وعدم اللجوء إلى تسريح جماعي للعمال إلا في الحالات الاستثنائية.

العدالة الجبائية والإنصاف الاقتصادي...نظام ضريبي عادل يدعم الطبقة الوسطى ويحفز النمو

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن العدالة الضريبية تشكل أحد المداخل الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية، وأن النظام الجبائي يجب أن ينتقل من منطق تثقيل كاهل الأجراء والطبقة الوسطى إلى منطق الإنصاف والمساهمة العادلة في تحمل الأعباء العمومية، بما يضمن تمويل الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتقليص الفوارق الاجتماعية.

الالتزام الأول: تخفيف العبء الضريبي على الطبقة الوسطى

برنامج «دخل أكبر للأسرة المغربية»

- مراجعة أشطر الضريبة على الدخل بنقطتين على الأقل بما يرفع الدخل الصافي للأجراء.
- الرفع التدريجي للشريحة المعفاة من الضريبة على الدخل لتصل الى 50 ألف درهم سنويا.
- تمكين الأسر من خصم جزء من مصاريف التعليم والصحة والسكن من الوعاء الضريبي.
- مراجعة الضريبة على معاشات التقاعد لتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين.

الالتزام الثاني: توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب

برنامج «الكل يساهم... بعدالة»

- إدماج الأنشطة غير المهيكلة بشكل تدريجي داخل الاقتصاد المنظم.
- تعميم الفاتورة الإلكترونية والتصريح الرقمي للمعاملات التجارية.
- تعزيز التنسيق بين الإدارات الجبائية والمؤسسات المالية لمحاربة الغش الضريبي.
- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي المنظم.
- توسيع قاعدة الملزمين عوض الزيادة في الضغط على الفئات الملتزمة أصلا.

الالتزام الثالث: مراجعة الضريبة على القيمة المضافة

برنامج «ضريبة عادلة على الاستهلاك»

- تخفيض أو إعفاء المواد الأساسية ذات الاستهلاك الاساسي من نسب الضريبة المرتفعة.
- تقليص تراكم الضريبة على سلاسل الإنتاج بما ينعكس على الأسعار النهائية، عبر استكمال إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لضمان حيادها الاقتصادي، وتوسيع حق الخصم والاسترجاع بين مختلف حلقات الإنتاج والتوزيع، وتسريع معالجة الاعتمادات الضريبية المتراكمة لدى المقاولات، بما يمنع انتقال العبء الضريبي من مرحلة إلى أخرى داخل سلسلة الإنتاج، ويخفض تكاليف الإنتاج، ويعزز تنافسية المقاولات المغربية، ويساهم في تقليص الأسعار النهائية للسلع والخدمات لفائدة المستهلكين.

- تسريع استرجاع مستحقات الضريبة لفائدة المقاولات، عبر إرساء نظام رقمي متكامل لمعالجة طلبات الاسترجاع في آجال محددة قانونا لا تتجاوز 30 يوما بالنسبة للمقاولات الملتزمة ضريبيا، واعتماد مبدأ الاسترجاع التلقائي للملفات المستوفية للشروط، مع إحداث آلية خاصة لمعالجة الملفات العالقة والمتأخرة، وتمكين المقاولات المصدرة والمستثمرة من مساطر مبسطة وسريعة لاسترجاع مستحقاتها، بما يحسن سيولتها المالية، ويخفف الضغط على خزائنها، ويعزز قدرتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل.
- اعتماد تقييم دوري لأثر الضريبة على القدرة الشرائية والتضخم، من خلال إحداث آلية وطنية مستقلة لرصد وتحليل انعكاسات الضرائب والرسوم على أسعار السلع والخدمات ومستوى عيش الأسر، وإعداد تقارير سنوية ترفع إلى البرلمان والحكومة، تتضمن قياس أثر كل إصلاح ضريبي على القدرة الشرائية، والتنافسية الاقتصادية، ومعدلات التضخم، مع اعتماد مبدأ المراجعة التلقائية لبعض المقتضيات الجبائية كلما ثبت تأثيرها السلبي على المواطنين أو على النشاط الاقتصادي، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات تمويل السياسات العمومية وحماية القدرة الشرائية وتعزيز النمو الاقتصادي.

الالتزام الرابع: ضريبة عادلة على الثروة من أجل التضامن والتنمية

برنامج «الثروة في خدمة التنمية»

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي مساهمة أكبر من الفئات الأكثر استفادة من الثروة الوطنية في تمويل المجهود التنموي، وذلك في إطار من الإنصاف والشفافية والاستقرار الجبائي.

- إقرار ضريبة تصاعدية على الثروات الكبرى الصافية التي تتجاوز سقفا معينا يحدده القانون، مع استثناء الأصول المنتجة والاستثمارات الموجهة لخلق الثروة ومناصب الشغل.
- تخصيص عائدات ضريبة الثروة لتمويل المدرسة العمومية، وتطوير المنظومة الصحية، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.
- إحداث سجل وطني موحد للأصول والثروات الكبرى، وتعزيز آليات تبادل المعلومات المالية والعقارية لضمان التصريح العادل ومحاربة التهرب الجبائي.
- اعتماد نظام جبائي يميز بين الثروة المنتجة للثروة والثروة غير المستغلة، بما يشجع الاستثمار المنتج ويحد من المضاربة والاحتفاظ غير المنتج بالأصول.

الالتزام الخامس: الأسرة أساس النظام الجبائي

برنامج «الضريبة الأسرية»

- اعتماد الأسرة كوحدة مرجعية للاحتساب الضريبي بدل الفرد فقط.
- الأخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال والأشخاص المعالين عند احتساب الضريبة.
- منح تحفيزات ضريبية للأسر التي تتحمل مصاريف التعليم والتكوين والرعاية الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة أو كبار السن.

الفلاحة المنتجة والسيادة الغذائية

من الدعم إلى الإنتاج... ومن فلاحة الإعانات إلى فلاحة القيمة المضافة

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الفلاحة المغربية مطالبة بالانتقال إلى مرحلة جديدة، تجعل من الفلاح شريكا في التنمية وليس مجرد مستفيد من الدعم، ومن الأمن الغذائي أولوية وطنية، ومن العالم القروي فضاء للإنتاج والاستثمار وخلق فرص الشغل، وذلك من خلال سياسة فلاحية تحقق التوازن بين الفلاحة التصديرية والفلاحة الموجهة للسوق الوطنية، وتثمن الموارد الطبيعية، وتحسن دخل الفلاحين، وتضمن استدامة الإنتاج في مواجهة التغيرات المناخية.

الالتزام الأول: دعم عادل للفلاح المنتج

برنامج «الفلاح أولا»

- إعادة توجيه الدعم العمومي ليعطي الأولوية للفلاحين الصغار والمتوسطين، مع اعتماد معايير الإنصاف والإنتاجية بدل حجم الاستغلالية فقط.
- مراجعة آليات توزيع الدعم لضمان وصوله المباشر إلى مستحقيه عبر منصة رقمية موحدة.
- تخصيص برامج تمويل ميسرة للفلاحين الشباب وتشجيع الاستثمار الفلاحي العائلي.
- توسيع خدمات التأمين الفلاحي ضد الجفاف والكوارث الطبيعية، مع تحمل الدولة جزءا من أقساط التأمين.
- إحداث صندوق لدعم تجديد الضيعات الصغيرة وتشجيع اعتماد التقنيات الحديثة والاقتصاد في استعمال المياه.

الالتزام الثاني: الأمن الغذائي أولوية وطنية

برنامج «سيادتنا الغذائية»

- إعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي ترتكز على ضمان استقرار التموين بالمواد الأساسية.
- إعطاء الأولوية لإنتاج الحبوب، والقطاني، والزيوت النباتية، والسكر، والأعلاف، والمنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية.
- إنشاء مخزون وطني استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات.
- تشجيع الزراعات المقاومة للجفاف والأقل استهلاكا للمياه.
- تسريع الاستثمار في تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في الري.

الالتزام الثالث: فلاحة تخلق القيمة المضافة

برنامج «من الحقل إلى السوق»

- تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية لتثمين المنتوجات الفلاحية الوطنية.
- إحداث منصات جهوية للتجميع والتخزين والتلفيف والتسويق.
- دعم إنشاء التعاونيات والمقاولات الفلاحية المحلية.
- تشجيع الاستثمار في سلاسل القيمة ذات المردودية العالية، مثل زيت الزيتون، والحوامض، والتمور، والمنتجات المجالية.
- تحسين الربط اللوجستي بين مناطق الإنتاج والأسواق الوطنية والدولية.

الالتزام الرابع: العالم القروي فضاء للتشغيل والاستثمار

برنامج «شغل في قريتي»

- إحداث مناطق للأنشطة الاقتصادية الفلاحية والقروية في مختلف الجهات.
- تشجيع المقاولات الصغرى العاملة في الصناعات الغذائية والخدمات الفلاحية، من خلال إحداث برنامج وطني للدعم والمواكبة يهدف إلى تثمين المنتوجات الفلاحية المحلية ورفع قيمتها المضافة، عبر توفير تمويلات ميسرة وتجهيزات حديثة لوحدات التحويل والتلفيف والتخزين والتبريد، وتسهيل الولوج إلى العقار الصناعي بالمناطق القروية، وتقديم مواكبة تقنية في مجالات الجودة والسلامة الصحية والتسويق، مع تخصيص تحفيزات ضريبية للمقاولات المحدثة بمحيط المناطق الفلاحية، وتشجيع إحداث مقاولات خدمات فلاحية متخصصة في المكننة الزراعية، والري، والصيانة، والاستشارة التقنية، والتحول الرقمي، بما يساهم في خلق فرص الشغل بالعالم القروي، وتقليص ضياع المنتوجات الفلاحية، وتعزيز السيادة الغذائية الوطنية.
- تطوير التكوين المهني الفلاحي وربطه بحاجيات الاقتصاد القروي.
- دعم المشاريع المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء في العالم القروي.
- تعميم البنيات الأساسية من طرق وماء وكهرباء وإنترنت عالي الصبيب بالمناطق القروية.

الالتزام الخامس: تثمين المنتوج المغربي

برنامج «منتوجنا... ثروتنا»

- إطلاق علامة وطنية موحدة للمنتجات الفلاحية المغربية عالية الجودة.
- دعم تسويق المنتجات المحلية داخل الأسواق الوطنية والدولية، عبر إطلاق برنامج وطني لترويج المنتوج المغربي يعتمد على مواكبة التعاونيات والمقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات التسويق والتلفيف والعلامات التجارية والتسويق الرقمي، وإحداث منصات جهوية ووطنية لتجميع وتسويق المنتجات

المحلية، مع تسهيل ولوجها إلى سلاسل التوزيع الكبرى والأسواق الممتازة، ودعم مشاركتها في المعارض الوطنية والدولية، وتوفير مواكبة تقنية للحصول على شهادات الجودة والمطابقة المطلوبة للتصدير، إلى جانب إبرام شراكات تجارية مع الأسواق الخارجية الواعدة، بما يعزز تنافسية المنتوج المغربي، ويرفع صادراته، ويمكن المنتجين المحليين من الاستفادة بشكل أكبر من القيمة المضافة لمنتجاتهم.

- تطوير التجارة الإلكترونية للمنتجات المجالية والفلاحية.
- تشجيع المؤسسات العمومية والفنادق والمطاعم على اقتناء المنتجات الوطنية، عبر اعتماد سياسة للأفضلية الوطنية في المشتريات العمومية وسلاسل التوريد، وتخصيص نسبة دنيا من المقتنيات لفائدة المنتجات الفلاحية والصناعية المغربية التي تستجيب لمعايير الجودة والتنافسية، مع إبرام اتفاقيات شراكة بين المنتجين المحليين والمؤسسات العمومية وقطاعي السياحة والمطعمة، وإحداث منصات جهوية للربط المباشر بين المنتجين والمشترين، بما يضمن تسويق الإنتاج الوطني، ويدعم المقاولات والتعاونيات المغربية، ويعزز خلق القيمة المضافة وفرص الشغل داخل مختلف جهات المملكة.

الالتزام السادس: فلاحة مستدامة في مواجهة التغيرات المناخية

برنامج «الفلاحة الذكية»

- تعميم تقنيات السقي الموضعي والرقمنة في تدبير الضيعات الفلاحية.
- دعم البحث العلمي في مجال البذور المقاومة للجفاف والتغيرات المناخية.
- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة في الضيعات الفلاحية.
- إحداث نظام وطني للإنذار المبكر بالمخاطر المناخية لفائدة الفلاحين.
- تحفيز الاقتصاد الدائري وإعادة تثمين النفايات الفلاحية.

الماء والطاقة...سيادة مائية وطاقية من أجل الأجيال القادمة

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن الأمن المائي والانتقال الطاقي أصبحا من أكبر التحديات الاستراتيجية التي تواجه المغرب، في ظل توالي سنوات الجفاف، وارتفاع الطلب على الماء والطاقة، وتسارع آثار التغيرات المناخية. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية جديدة تجعل من الماء والطاقة ركيزتين للسيادة الوطنية، ومحركين للتنمية الاقتصادية، وضامنين للأمن الغذائي، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال المقبلة.

الالتزام الأول: الأمن المائي للمغرب

برنامج «ماء لكل المغاربة»

- تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، مع إعطاء الأولوية للمناطق الساحلية التي تعرف خصاصا مائيا.
- ربط محطات التحلية بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتقليص كلفة الإنتاج.
- مواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة والتلية، وتطوير منشآت تخزين المياه.
- تسريع تنفيذ مشاريع الربط بين الأحواض المائية لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد.
- تقوية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب وتقليص نسبة ضياع المياه إلى أقل من 15%.

الالتزام الثاني: الماء مورد لا يهدر

برنامج «الماء الدائري»

- تعميم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء، والمجالات الصناعية، والفلاحة.
- إلزام المدن الكبرى بإحداث محطات حديثة لمعالجة المياه العادمة.
- تشجيع المقاولات على اعتماد أنظمة الاقتصاد في استهلاك المياه وإعادة تدويرها.
- تطوير شبكات منفصلة لاستعمال المياه المعالجة في الاستخدامات غير المنزلية.
- دعم البحث العلمي والابتكار في مجال تكنولوجيا معالجة المياه.

الالتزام الثالث: سيادة طاقية واقتصاد أخضر

برنامج «طاقة المغرب 2035»

- مضاعفة الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية والهيدروجين الأخضر.
- رفع مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى أكثر من 60% بحلول سنة 2030.

- تشجيع تصنيع المعدات المرتبطة بالطاقات المتجددة داخل المغرب لرفع نسبة الإدماج الصناعي.
- تحفيز الاستثمار الخاص في إنتاج وتخزين الطاقة النظيفة.
- تطوير شبكات نقل الكهرباء وربطها بالمشاريع الطاقية الجديدة.

الالتزام الرابع: انتقال طاقي عادل

برنامج «الطاقة للجميع»

- تشجيع وتحفيز الأسر ذات الدخل المحدود للولوج إلى حلول الطاقة النظيفة.
- تحفيز تجهيز المنازل والإدارات والمؤسسات التعليمية بالألواح الشمسية.
- إطلاق برنامج وطني لتحسين النجاعة الطاقية في المباني والصناعة والنقل.
- مواكبة المقاولات في الانتقال نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

الالتزام الخامس: حماية الموارد الطبيعية

برنامج «ثروتنا الطبيعية»

- إطلاق خطة وطنية لإعادة التشجير ومكافحة التصحر واستعادة النظم البيئية.
- حماية الغابات والواحات والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي، عبر تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للحفاظ على النظم البيئية الهشة، ترتكز على مكافحة التصحر وحرائق الغابات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتوسيع برامج التشجير وإعادة تأهيل الغابات والواحات المتضررة، وحماية المناطق الرطبة والمجالات الطبيعية ذات القيمة الإيكولوجية العالية، مع تعزيز المراقبة البيئية وتطبيق صارم للقوانين المتعلقة بحماية البيئة، وإشراك الساكنة المحلية والتعاونيات والمجتمع المدني في تدبير الموارد الطبيعية بشكل مستدام، بما يضمن الحفاظ على الثروات البيئية للأجيال المقبلة، ويعزز قدرة المغرب على مواجهة التغيرات المناخية.
- تشديد مراقبة استغلال المقالع والموارد الطبيعية ومحاربة الاستغلال العشوائي.
- توسيع برامج فرز وتدوير النفايات وتشجيع الاقتصاد الدائري.
- تعزيز التربية البيئية وإشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في حماية الموارد الطبيعية.

الالتزام السادس: حكامة جديدة للماء والطاقة

برنامج «الحكامة البيئية»

- إعداد استراتيجية وطنية موحدة للأمن المائي والطاقي إلى أفق 2050.
- إحداث مرصد وطني للماء والطاقة يتولى تتبع المؤشرات ونشر التقارير الدورية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات المتدخلة في تدبير الموارد الطبيعية.
- اعتماد التخطيط الترابي في تدبير الموارد المائية والطاقية وفق خصوصيات كل جهة.
- توجيه جزء من عائدات الاقتصاد الأخضر لتمويل مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية.

من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة...
ومن استيراد التكنولوجيا إلى إنتاجها

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن مستقبل التنمية الاقتصادية في المغرب لن يصنع فقط بالاستثمار في البنيات التحتية، بل بالاستثمار في الإنسان، والمعرفة، والبحث العلمي، والابتكار، فالاقتصادات الأكثر تنافسية هي تلك التي تنتج المعرفة وتحولها إلى ثروة، وتربط الجامعة بالمقاولة، والباحث بالمستثمر، والاختراع بالسوق. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية للابتكار تجعل من الاقتصاد المعرفي ركيزة للنمو، والسيادة التكنولوجية، وخلق فرص الشغل ذات القيمة المضافة.

الالتزام الأول: الاستثمار في المعرفة

برنامج «المغرب يبتكر»

- الرفع التدريجي للإنفاق الوطني على البحث العلمي والابتكار ليصل إلى 2% من الناتج الداخلي الخام.
- تخصيص صندوق وطني دائم لتمويل البحث العلمي والابتكار، يعتمد على شراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
- توجيه التمويل نحو البحوث التطبيقية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر.
- إحداث برنامج وطني لتمويل الباحثين الشباب ومشاريع الدكتوراه ذات الأولوية الوطنية.
- تحفيز المقاولات على الاستثمار في البحث والتطوير من خلال امتيازات ضريبية.

الالتزام الثاني: جامعات تقود الابتكار

برنامج «أقطاب المعرفة»

- إحداث أقطاب جامعية وطنية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، والهيدروجين الأخضر، والطاقات المتجددة، والأمن السيبراني، والبيوتكنولوجيا، والصناعة 4.0.
- إنشاء مختبرات وطنية مشتركة بين الجامعات والمقاولات والمؤسسات العمومية.
- تجهيز الجامعات ببنيات حديثة للبحث والابتكار والحوسبة المتقدمة.
- دعم التكوين في التخصصات العلمية والهندسية والمهن الرقمية.
- استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في التأطير والبحث العلمي.

الالتزام الثالث: المقاولة التكنولوجية محرك الاقتصاد الجديد

برنامج «Startup Maroc 2035»

- مضاعفة عدد المقاولات الناشئة العاملة في التكنولوجيا والابتكار.
- إحداث مناطق وطنية للابتكار والتكنولوجيا بالقرب من الجامعات الكبرى.
- منح إعفاءات ضريبية للمقاولات التكنولوجية خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها.
- تسهيل ولوج المقاولات المبتكرة إلى الصفقات العمومية والأسواق الدولية.
- تشجيع تطوير الحلول الرقمية المغربية في مجالات الصحة والتعليم والإدارة والصناعة.

الالتزام الرابع: الجامعة والمقاولة... شراكة من أجل التنمية

برنامج «من المختبر إلى السوق»

- إبرام عقود شراكة استراتيجية بين الجامعات والمقاولات في مجالات البحث والتطوير.
- إلزام المؤسسات الجامعية بإحداث مكاتب لنقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث العلمي.
- تعميم التدريب الإجباري داخل المقاولات في جميع التخصصات الجامعية ذات الطابع المهني.
- إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد البرامج الجامعية لضمان ملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل.
- دعم مشاريع التخرج والأبحاث التطبيقية ذات الإمكانات الاقتصادية.

الالتزام الخامس: البحث العلمي في خدمة التنمية

برنامج «البحث من أجل المغرب»

- توجيه برامج البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية، وفي مقدمتها الأمن المائي، والأمن الغذائي، والصحة، والطاقة، والصناعة، والتحول الرقمي.
- دعم تسجيل براءات الاختراع المغربية وتسويقها على الصعيدين الوطني والدولي.
- إنشاء حاضنات جامعية لتحويل نتائج الأبحاث إلى مشاريع اقتصادية.
- تخصيص منح تنافسية للمشاريع البحثية ذات الأثر التنموي.
- إحداث جائزة وطنية سنوية للابتكار والبحث العلمي التطبيقي.

الالتزام السادس: سيادة رقمية وتكنولوجية

برنامج «المغرب التكنولوجي»

- إعداد استراتيجية وطنية للسيادة الرقمية والتكنولوجية.
- تشجيع تطوير البرمجيات والمنصات الرقمية المغربية داخل الإدارات والمؤسسات العمومية.
- الاستثمار في الحوسبة السحابية الوطنية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.
- دعم إنشاء شركات وطنية رائدة في التكنولوجيا العميقة، عبر إطلاق برنامج وطني لتطوير المقاولات التكنولوجية ذات المحتوى العلمي والابتكاري المرتفع في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة المتقدمة، والروبوتات، والأمن السيبراني، والتقنيات الفضائية، من خلال توفير التمويل طويل الأمد ورأس المال المخاطر والبنيات التحتية البحثية المتخصصة، وتشجيع الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث والمقاولات، بما يمكن المغرب من بناء أبطال وطنيين في التكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز السيادة التكنولوجية، وخلق فرص شغل عالية التأهيل والقيمة المضافة.
- تعزيز التعاون الدولي في مجالات الابتكار ونقل التكنولوجيا مع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للمملكة.

من سياحة الأرقام إلى سياحة القيمة ومن استقبال الزوار إلى صناعة الثروة والتنمية الترابية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن نجاح السياسة السياحية لا يقاس فقط بعدد السياح الوافدين، بل بقدرتها على خلق الثروة وفرص الشغل وتحقيق التنمية المحلية ورفع مداخيل العملة الصعبة، لذلك يلتزم الحزب بإطلاق رؤية جديدة للسياحة المغربية تقوم على تنويع العرض السياحي، ورفع إنفاق السائح، وإطالة مدة الإقامة، وتعزيز تنافسية الوجهة المغربية، بما يجعل السياحة أحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية العادلة.

الالتزام الأول: مضاعفة العائدات السياحية

برنامج «سائح أكثر قيمة»

- رفع مداخيل السياحة إلى أكثر من 200 مليار درهم سنويا في أفق 2035.
- استهداف السياحة ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- تطوير سياحة المؤتمرات والأعمال والمعارض الدولية والسياحة الطبية والرياضية والثقافية.
- تشجيع الاستثمارات السياحية الراقية القادرة على استقطاب فئات ذات قدرة إنفاقية مرتفعة.
- اعتماد استراتيجية وطنية لرفع متوسط إنفاق السائح ومتوسط مدة إقامته بالمغرب.

الالتزام الثاني: عرض سياحي متنوع على مدار السنة

برنامج «المغرب وجهة 365 يوما»

- تنويع المنتوج السياحي ليشمل السياحة الشاطئية، والثقافية، والبيئية، والرياضية، والصحراوية، والجبلية، وسياحة الأعمال.
- تطوير وجهات سياحية جديدة خارج المحاور التقليدية لضمان توزيع عادل للاستثمارات والعائدات.
- تثمين المدن العتيقة، والواحات، والقرى الجبلية، والمجالات الطبيعية كمكونات للعرض السياحي الوطني.
- دعم الاستثمار في السياحة القروية والإيكولوجية والسياحة المستدامة.
- تنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية وفنية دولية على مدار السنة لتنشيط الحركة السياحية.

الالتزام الثالث: مسارات سياحية تربط التراث بالتنمية

برنامج «مسارات المغرب»

- إحداث مسارات سياحية وطنية متكاملة تربط بين المدن التاريخية والمواقع الطبيعية والوجهات الثقافية.
- تطوير مسار المدن التاريخية، ومسار الواحات والصحراء، ومسار الأطلس، ومسار السواحل المغربية، ومسار التراث الأمازيغي.
- تحسين البنية التحتية السياحية والربط الطرقي والرقمي بين مختلف الوجهات.
- تثمين المنتوجات المحلية والصناعة التقليدية والمطبخ المغربي ضمن التجربة السياحية.
- إشراك الجماعات الترابية والفاعلين المحليين في تدبير وتطوير المسارات السياحية.

الالتزام الرابع: تنافسية عالمية للوجهة المغربية

برنامج «المغرب وجهة المستقبل»

- مضاعفة ميزانية الترويج السياحي بالمستويات الإقليمية والدولية.
- فتح خطوط جوية جديدة وربط الوجهات السياحية الصاعدة بالأسواق العالمية.
- تسهيل التأشيرات والإجراءات الإدارية للأسواق السياحية الواعدة.
- تسريع رقمنة الخدمات السياحية والترويج الرقمي للوجهة المغربية.
- استثمار إرث كأس العالم 2030 لجعل المغرب من بين أبرز الوجهات السياحية العالمية.

من اقتصاد الوسطاء إلى اقتصاد المنتجين...ومن المضاربة إلى أسواق عادلة تخدم المواطن والفلاح والمقاولة

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن جزءا مهما من ارتفاع الأسعار وضعف دخل المنتجين لا يرتبط دائما بتكاليف الإنتاج، بل بالاختلالات التي تعرفها مسالك التسويق والتوزيع، وبهيمنة الوسطاء والمضاربين على عدد من الأسواق، مما يؤدي إلى اتساع الفارق بين السعر الذي يتقاضاه المنتج والسعر الذي يؤديه المستهلك، لذلك يلتزم الحزب بإصلاح منظومة التسويق والتوزيع بشكل شامل، بما يضمن عدالة أكبر في توزيع القيمة المضافة، ويحمي القدرة الشرائية للمواطنين، ويرفع دخل المنتجين.

الالتزام الأول: تنظيم مسالك التسويق ومحاربة المضاربة

برنامج «أسواق شفافة»

- إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المنتجات الفلاحية والغذائية من المنتج إلى المستهلك.
- تعزيز المراقبة والزجر ضد الاحتكار والمضاربة والتلاعب بالأسعار.
- فرض التصريح بالمخزونات بالنسبة للمواد الأساسية ذات الحساسية العالية.
- تشديد العقوبات على الممارسات التي تهدف إلى خلق ندرة مصطنعة أو رفع الأسعار بشكل غير مبرر.
- تطوير آليات رقمية لنشر الأسعار المرجعية بشكل يومي لضمان شفافية الأسواق.

الالتزام الثاني: تقليص عدد الوسطاء وربط المنتج بالمستهلك

برنامج «من المنتج إلى المواطن»

- دعم التعاونيات الفلاحية ومنظمات المنتجين لتسويق منتجاتها بشكل مباشر.
- تطوير منصات رقمية وطنية تربط المنتجين بالموزعين والمستهلكين.
- تشجيع البيع المباشر داخل الأسواق المحلية والمعارض الجهوية.
- تنظيم سلاسل التوزيع للحد من تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك.

الالتزام الثالث: بنية لوجستية حديثة للمنتجات الفلاحية والغذائية

برنامج «سلاسل توزيع فعالة»

- تسريع بناء وتجهيز أسواق جملة من الجيل الجديد في مختلف الجهات.
- تطوير شبكات التخزين والتبريد والنقل اللوجستي للمنتجات الفلاحية.
- رقمنة عمليات التسويق والتوزيع داخل الأسواق الكبرى.

- تقليص ضياع المنتجات الفلاحية خلال مراحل النقل والتخزين.
- تشجيع الاستثمار الخاص في الخدمات اللوجستية المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

الالتزام الرابع: عدالة تسويقية للمنتج المغربي

برنامج «الوكالات الجهوية للتسويق والتنمية اللوجستية»

- إحداث شركات تنمية جهوية جهوية للتسويق والنقل واللوجستيك الفلاحي والتجاري تتولى تنظيم مسالك التسويق والتوزيع داخل الجهات، وربط مناطق الإنتاج بالأسواق الوطنية والدولية.
- إعداد خرائط جهوية للإنتاج والتسويق لتحديد حاجيات كل جهة من أسواق الجملة، ومنصات التخزين، ووحدات التبريد، وشبكات النقل.
- إنشاء منصات جهوية حديثة لتجميع المنتجات الفلاحية والغذائية والصناعات التقليدية قبل تسويقها، بما يساهم في تقليص الوساطة وتحسين دخل المنتجين.
- تطوير خدمات النقل واللوجستيك لفائدة الفلاحين والتعاونيات والمقاولات الصغرى، عبر عقود شراكة مع الفاعلين العموميين والخواص.
- إحداث منصات رقمية جهوية للمعلومات التجارية والأسعار والفرص التسويقية تمكن المنتجين من الولوج المباشر إلى الأسواق.
- مواكبة التعاونيات والمقاولات الصغرى في مجالات التسويق والتلفيف والتخزين والتصدير.
- المساهمة في استقطاب الاستثمارات المرتبطة بالصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية داخل الجهات.
- التنسيق مع الجماعات الترابية والغرف المهنية والمراكز الجهوية للاستثمار لضمان تكامل السياسات التسويقية والتنموية.